

المؤتمر الدائم للفيدرالية



من أجل لبنان جديد

"الفدرالية اللبنانية"

الإعلان العام

ومقترح لنظام جديد لقيام الدولة في لبنان

(مسودة نقاط عامة وأوليّة)

فهرس:

3.....	توطئة
4.....	الإعلان العام
4.....	المقدمة
4.....	مسار دولة لبنان بعد نشوء الكيان
4.....	أسبقية وجود الطوائف لنشوء دولة لبنان الكبير سنة 1920
5.....	استقلال سنة 1943 وتكريسه من خلال الميثاق
5.....	تقييم اتفاق الطائف الموقع عام 1989
5.....	تقييم نظام السلطة المركزية في لبنان منذ نشوئه
6.....	أسباب الإستنفاعية السياسية ومدى تلازمها مع فساد نظام الحكم
7.....	توضيح المفاهيم الكبرى الضابطة للحياة السياسية في لبنان
7.....	تعريف الصيغة وتوضيح مفهومها
7.....	مفهوم الديمقراطية التوافقية
8.....	التفريق بين العقد الإجتماعي والعقد الدستوري
8.....	المفهوم الدستوري لكلمة الشعب الواحد، والفارق بين الجنسية والهوية
9.....	معنى ومفهوم كلمة طائفة
9.....	الفارق بين الهوية المجتمعية والهوية الفردية
9.....	الهوية العربية والهوية اللبنانية، وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الفرنكوفونية
10.....	بعض التساؤلات عن واقعية النظام الفدرالي
17.....	المبادئ الأساسية للنظام الدولة الفيدرالية في لبنان
19.....	الدعوة
20.....	مقترح لنظام جديد لقيام الدولة في لبنان (مسودة نقاط عامة وأولية)
22.....	في المصالحة الوطنية

توطئة:

في خلال ابحاث عدة، ركزت بين الفترة الممتدة منذ العام 1860 (اي قبيل تأسيس دولة لبنان الكبير) الى العام 2005، مضيئة على فترات "اللا استقرار"... وقد تبين (وبحسب الابحاث)، ان معدل توالي فترات "اللا استقرار" في لبنان هو كلّ اربع سنوات! اي انه وبمعدل كل اربع سنوات تعرض لبنان فيها لنكسات وازمات سياسية او امنية...

لهذه الاسباب، نقدم هذا "المانيفيستو" او الاسباب الموجبة كمنطلق للنقاش، مع وجوب التأكيد على كونه مستكمل بمقترح تطبيقي منجز بشكل مفصل، مطروح مع الدعوة للإسهام في إحكام بلورته بشكل دائم على أساس الاقتناع بوجوب تبني النظام الفدرالي كحل للمعضلات التي عصفت وتعصف بلبنان من اجل الوصول الى وطن مزدهر، مستقر وعادل.

الإعلان العام

المقدمة:

إنّ الهمّ الرئيسي الذي طبع تاريخ دولة لبنان الكبير، منذ إعلانها عام 1920، كان في ما يجب القيام به ليحلّ التفاهم بين اللبنانيين. فطغى على ما عده من مسائل وقضايا، مهما بلغت أهميتها وخطورتها. وعلى الرغم ممّا حفلت به البيانات الوزارية المتعاقبة، وبرامج الأحزاب العاملة على أرض لبنان من آراء واقتراحات حلول، وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة والجادة التي قامت لتبديد شعور الحذر والقلق والغبن عند اللبنانيين، ومن المساعي الكثيرة التي بذلت لتلافي أيّ انفجار في ما بينهم، فإنّ اللاإستقرار كان السمة البارزة الدائمة للواقع اللبناني، وقد أدّى إلى التقاتل والانفاسخ الداخلي والانفلاق الوجدانيّ الرهيب، فأنحصرت القضية اللبنانية في نطاق السعي لإيجاد ما يجمع اللبنانيين، ويزيل من بينهم فتائل العدائية والتصادم، ويجعل إرادة الاحترام والخير عندهم تتغلّب على السلبيات.

ونحن، اليوم، حيال ما يواجهه اللبنانيون من تحدّيات، نبحث عن النظام الأنسب للبنان، مع معرفتنا بأنّ هذا النظام ليس بحدّ ذاته سوى وسيلة. أمّا الغاية فهي استقرار لبنان وطنًا لجميع أبنائه، واستقرار اللبنانيين جميعهم في هذا الوطن أسيادًا، أحرارًا، كرامًا، آمنين. وإنّ الإدراك الموضوعيّ المباشر لطبيعة الواقع اللبناني، لا مقارنته إيديولوجيًا، يرسم الواقع الحقيقيّ لوضعنا من جوانبه وأبعاده كافة، ويستتبط القواعد الضرورية والملائمة لتطوير النظام من خلال ديناميّة المجتمع الداخليّة، بغية جعل هذا النظام قادرًا على تحقيق تلك الغاية.

I. مسار دولة لبنان بعد نشوء الكيان:

(1) أسبقية وجود الطوائف لنشوء دولة لبنان الكبير سنة 1920:

يتوجب تحديد الهويات التكوينية للشعب اللبناني، فهو مؤلف من مجموعات حضارية وجودها أسبق لقيام الدولة، إذ أن أي كيان من حيث المبدأ لا يتكرس الا بفعل إرادة الإتحاد المستمرة فيما بين مجموعاته المكوّنة. وبعد إعلان لبنان الكبير سنة 1920 لم يتجه الشعب اللبناني الى إزالة التمايزات الوجدانية بين مكوناته

المتعددة، بدليل بقاء الطوائف على مواقفها الفريدة إزاء الأحداث التي عبرت بلبنان، كل طائفة من منظار مصالحتها الوجودية، وهذا الأمر ليس محطّ إدانة.

فالشعب اللبناني هو اتحاد بين مجتمعات متنوعة متميزة على أساس الخصوصية الطائفية-الحضارية. وهذه خاصية جوهرية أقله لدى الشعوب المشرقية. وظواهر التعددية واقع موثّق من خلال سير الحياة اليومية بشكلها الطبيعي بعيدا عن الشعارات "الرومنسية"، إذ تتجلى عبر كل مفاصل العيش اليومي.

(2) استقلال سنة 1943 وتكريسه من خلال الميثاق:

مفهوم الميثاق أنّه إتفاق بين الطوائف لتكريس الكيان عبر بناء الدولة وتوزيع السلطة فيها ضمن إطار القاعدة الأساسية ألا وهي إحترام التناحية المسيحية-الإسلامية في ممارسة الحكم.

(3) تقييم اتّفاق الطائف الموقع عام 1989:

هو اتّفاق جلّ قيمته أنه أنهى الحرب بين الفئات المتقاتلة؛ وكان أحد الإصلاحات القليلة الذي كرّسه هو اعتماد المناصفة. ولكن هذا المبدأ السامي بقي في الإطار النظري المحض بحيث سائر بنوده ولا سيّما روحية المركزية الشديدة التي ابتلت هذا الإتفاق أدت إلى تقويضه عن الأهداف السامية التي بقيت في المجال الترويجي، دون أن تكون محصّنة بالآلية اللازمة بغية فرضها على واقع الحياة السياسيّة العامّة. وهنا نشير أنّ اتّفاق الطائف لا قيمة دستورية له من حيث العلم القانوني إذ أنّ البرلمان لم يقرّه بدوره التشريعيّ إنّما صوّت عليه بدوره السياسيّ؛ فهذا الإتفاق لم يصدر بمرسومٍ موقعٍ من رئيس الجمهورية وهو لم يتمّ نشره قطّ في الجريدة الرّسمية، وهو الشرط الملزم لنفاذ الصّفة الرّسمية لأيّ تعديلٍ دستوريّ أو أيّ قانونٍ بالمطلق صادر عن مجلس النّواب. وفي مرحلةٍ لاحقة، تمّ إقرار بعض التّعديلات الدستورية فتمّ اعتماد مبدأ المناصفة بالإضافة إلى غيره.

(4) تقييم نظام السلطة المركزية في لبنان منذ نشوئه:

لا شك أن النزعة الطائفية كانت الطابع الغالب للنزاعات والصراعات التي حصلت في تاريخنا، بحيث أن الشعور الطائفي كان ولا يزال هو قاطرة التاريخ والأحداث في الجمهورية اللبنانية.

و إزاء هذا الواقع، يُطرح السؤال كيف كانت مساهمة الدولة بصيغتها المركزية في إيجاد الحلول وفي فرض النظام والاستقرار وتأمين الإزدهار.

(5) أسباب الإستنفاعية السياسية ومدى تلازمها مع فساد نظام الحكم:

صيغة نظام الحكم المركزي في لبنان، هي أسوأ نظام يبيح تأجيج العنصرية والإستغلالية الطائفية البغيضة، بما يعطل المعايير الأخلاقية في ممارسة السلطة.

وهي بخلاف ما ينادي اليه البعض المطالبين بالعلمنة المقرونة بالغاء الطائفية السياسية في دولة مركزية، أو حتى في دولة ترسي اللامركزية الإدارية (أي المذكورة في الطائف)، أكبر عامل مكرس للطائفية من ناحية وجوها السلبية.

أ- فهي تؤدي الى حكم كافة الشعب اللبناني من قبل مجموعة واحدة من الوجهة الإجمالية، مع ترك بعض الأدوار الهامشية الشكلية للمجموعات الأخرى.

ب- هي تسمح لزعماء الطوائف بتبوء منصب السيادة المطلقة على كافة مكونات الشعب وكامل المقدرات الوطنية.

ت- هي تؤدي الى ترسيخ شعور الغبن، والإستضعاف، والظلم، والخوف، والعزل، ما يعزز الحقد والبغضاء.

ث- هي تؤدي الى حرف الطاقة الإجتماعية من مسارها في إنتاج التنمية البشرية والإزدهار الإقتصادي، لتحويلها نحو أداة موجهة لمقاتلة ومجابهة المكونات الطائفية الأخرى، بغية التغلب عليها في لعبة التنافس على مغنم السلطة، أو لرد طغيانها.

ج- هي تؤدي الى تعطيل التغيير والتطور وتؤدي الى استئثار منطق الإستزلام والتحزب والوساطة والتبعية ، لأن المجتمعات تميل في ظل هذا النظام الى التمسك بقادتها الطائفيين لمواجهة الزعماء الآخرين، طالما أن المحرك الإجتماعي تشغله دوافع التقاتل الطائفي. ولمن يرفض التمسك بزعم الطائفة، في ظل النظام المركزي، لا تسمح التركيبة الطائفية بالمراسم بالزعماء الطائفيين بحيث أن كل من يسعى للوصول الى مقدرات الدولة أو ممارسة أي دور سياسي، سيلزم عليه ضرورة أن ينضوي تحت راية الزعيم ويؤدي له الخدمات المقابلة له، بغية نيله حقوقه الحياتية الأساسية، وبالتالي يزداد الفساد إفسادا، ويدخل النظام في حلقة مفرغة. إذن إن أي انهزام لزعم الطائفة سيؤدي الى انتصار زعماء الطوائف الآخرين على حسابه وحساب طائفته، فيتقلص حجمها في السلطة وما سيستتبع من الجور عليها من الآخرين الذين باتوا يتحكمون بالقرار عنها، فيضعون اليد على المنافع

التي كانت تحق للطائفة المهزومة ليحولونها نحو مجتمعاتهم، ويفرضون نظرتهم الحضارية على الفريق الخاسر.

ح- هي **تكرس الفساد وتعطل المحاسبة**، لأن التنافس على مقدرات الدولة هو بين الطوائف وبين أبنائها، إذ أن أي محاسبة لأي مفسد سيؤدي الى خسارة الطائفة لمراكزها في السلطة؛ وبالتالي، يتم تحجيم معايير الكفاءة والمقدرة العلمية والنزاهة.

خ- هي تؤدي الى **انعدام الإستقرار**، لأن الطوائف ستبقى في ظل هذا النظام في تصارع لا متناه على السلطة.

II. توضيح المفاهيم الكبرى الضابطة للحياة السياسية في لبنان:

(1) تعريف الصيغة وتوضيح مفهومها:

وُضعت صيغة الحكم في الدولة اللبنانية سنة 1926 عبر إقرار الدستور على عهد الإنتداب الفرنسي وفق النمط الذي يتماهى مع مبادئ "المركزية" في فهم السلطة، حيث بناء عليه تم اعتماد نظام الدولة المركزية. وقد احتوى الدستور تناقضات مبدئية، إذ هو يعترف بالتعددية الطائفية للشعب اللبناني دون ان يعترف لها بالحق بتكوين السلطة بالشكل الذي يحترم الخصوصيات التعددية.

(2) مفهوم الديمقراطية التوافقية:

هذا المفهوم مناقض لمبدأ الديمقراطية العديدة البسيطة، ولكن الدول المركزية لا يمكنها الا تطبيق الديمقراطية البسيطة لانتاج السلطة المعبرة عن ارادة الشعب. أما إذا أردنا تطبيق مفهوم الديمقراطية التوافقية دون الانحراف عن مبدأ التمثيل الشعبي في انتاج السلطة، ينبغي عندها تطبيق الفيدرالية فيننيسر تطبيق مفهوم الديمقراطية التوافقية بدون إخلال بالقاعدة التمثيلية.

(3) التفريق بين العقد الإجتماعي والعقد الدستوري:

العقد الإجتماعي هو المفهوم الطبيعي البسيط لتأسيس الدولة. أما الدول التي يكون لشعبها هوية مركبة على أساس تعددي، فتكون آلية تأسيس الدولة فيها مركبة على مرحلتين: المرحلة الأولى يتكون خلالها كيان كل مجتمع من مجتمعاتها التكوينية بواسطة عقد إجتماعي خاص.

أما المرحلة الثانية فتتفق خلالها هذه الكيانات المجتمعية على الإتحاد تحت سلطة دولة واحدة، فتتظهر هذه الإرادة تحت راية العقد الدستوري، وهذه حالة لبنان، إذ أن الكيان لم يتثبت إلا من خلال الميثاق وهو عقد دستوري بين الشنائية المسيحية-الإسلامية. وكل الحول الوطنية الكبرى التي تبعت الميثاق كانت تتدرج ضمن مفهوم العقد الدستوري بين المكونات الطائفية.

(4) المفهوم الدستوري لكلمة الشعب الواحد، والفارق بين الجنسية والهوية:

فالهوية هي الإنتماء الطبيعي للشخص الى مجموعة معينة بشكل عفوي وتلقائي، بحيث يأخذ طابعها وتحاكي ضوابطها وتقاليدها وجدائه بشكل عفوي ونفسي. إذن بهذه الطريقة انتمى وينتمي كلّ لبناني إلى إحدى الهويات المجتمعية التي تشكل سوية الشعب اللبناني، والتي تكوّنت على مرّ العصور على اساس الطوائف وأخذت اسمها، فكان على سبيل المثال المجتمع المسيحي والسني والشيعي والدرزي إلخ... بغضّ النظر المستوى المعيشي وبغضّ النّظر عن تدين أو اعتدال أو تحرّر الفرد، وقد يكون حتى ملحدًا. ويبقى الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع معيّن وهم من طائفة أخرى من قلة القلائل، وهذا يفسّر عدم إنصهار الطوائف رغم الإختلاط (المُحَبَّب) المحدود نسبيًا الحاصل اليوم.

أما الجنسية فهي مفهوم قانوني وضعي محض، دوره ربط المواطن مع الدولة بشكل رسمي وثابت، إذ يشكل مجموع حاملي جنسية معينة شعب واحد بغض النظر عن كيفية إكتسابهم للجنسية. ففي لبنان الكثير ممن أعطو جنسيته لا لعبارة الا لكونهم كانوا على أراضيهم بتاريخ إجراء الإحصاء. وهذا لا يمنع من تكوين نوع من الإنتماء بين الشعب والدولة. ولكن الإنتماء الأول والأعمق يظل تجاه الهوية الأم، وهي الهوية المجتمعية.

فبحسب المفهوم الدستوري، تكون طريقة تكوين الشعب، إما بشكل تراكمي، إما بشكل مركب. والشعب اللبناني مركب بين عدة هويات.

(5) معنى ومفهوم كلمة طائفة:

الطائفة في هذا الشرح كله جسم مجتمعي تاريخي متلاحم، تداخلت فيه و تشابكت، في فعل جدلي، مواقف ومفاهيم دينية، بمواقف وخيارات سياسية. وقد تبلور هذا الجسم عبر الأجيال بكل ما مر من احداث وظروف على جميع الأصعدة، مما افرز واقعا مجتمعيًا وماديا ومعنويًا وروحيا وطقسيا وثقافيا وسياسيا عرفت وتعرف به الطائفة.

نعم نحن طوائف في لبنان. وهذه الطوائف ليست فرقا دينية بالمعنى الحصري للكلمة، إنما هي مجتمعات تاريخية. وكل منها مجتمع متلاحم ذو تراث سياسي كثيف.

(6) الفارق بين الهوية المجتمعية والهوية الفردية:

لا يصح ان نخلط بين الهوية المجتمعية لجماعة ما والهوية الشخصية لفرد من أفراد هذه الجماعة. كذلك لا يصح توصيف الهوية المجتمعية بالمركبة. إن لكل فرد ضمن جماعة ما، أي ضمن هوية مجتمعية معينة، دوائر انتماء متعددة. تفاعل هذه الدوائر يكون هوية الفرد، كفرد. وعلى الرغم من تفاعل هذه الدوائر فهي تبقى متميزة فيما بينها.

أما العناصر التي كونت هوية مجتمعية ما على مر الزمان، فقد انصهرت فيما بينها على المدى المجتمعي على نحو أصبحت فيه وحدة جوهرية لا يصح توصيفها بالمركبة. والهوية المجتمعية تعرف من عمق تأثيرها وعنفه في الجماعة ومن تحريكها إياها. وتدل على ما هو أعمق وجوهري ومحرك حقيقي وفعال. وعلى هذا تكون الهوية المجتمعية بنت القعر في الذات المجتمعية.

(7) الهوية العربية والهوية اللبنانية، وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الفرنكوفونية:

إن إنتماء الدولة اللبنانية الى جامعة الدول العربية هو إنتماء الى منظمة سياسية، تجمع بين دولها المصالح المشتركة وأواصر تعزيز التعاون على شتى المجالات بفعل الجوار، ووحدة اللغة الرسمية فيما بينها. أما انتمائها الى منظمة الدول الفرنكوفونية فهو ثقافي بفعل أحداث الماضي.

فانتماء الدولة الى جامعة الدول العربية لا يعني حكماً انتماء الشعب بأكمله الى العروبة واستطراداً لا الدولة.

فالحقيقة أن قسماً من الشعب اللبناني يشعر بإنتماءه الطبيعي الى الحضارة العربية التي يرتاح اليها في صميمه الوجداني، ولكن هناك قسم آخر يشعر بإنتمائه الى حضارات مشرقية قديمة (ولعلّ أبرزها الفينيقية والآرامية-السريانية، سواء عن حقّ أو عن باطل)، التي لا تمنع الإنفتاح على الثقافة العربية.*

بعض التساؤلات عن واقعية النظام الفدرالي

1) عدم الإكتفاء باعتماد "اللامركزية الإدارية" كمفهوم أوحده للحل:

يوجد هناك لغظ كبير بين مفهوم "اللامركزية الإدارية الموسّعة" ومفهوم "الفدرالية". حيث يشوب مفهوم اللامركزية الإدارية الموسّعة شوائب عدة، منها على سبيل الذكر وليس الحصر:

1- بقاء القرار بيد السلطة المركزية، وبالتالي عدم تقديم أي حلّ جدّي للمعضلة الرئيسية المسببة للصدام الوطني الذي عصف ببلبنان عبر كل تاريخه. إذ أنّ ذلك سيعيد إنتاج حلبة الصراع ذاتها وإن كانت بمظهر مبرّج، ما سيسمح للطوائف من ان ترسخ على نهجها الدؤوب للقتال على الحكم المركزي، طالما أن الدوائر للامركزية ستبقى في النهاية خاضعة لحكم السلطة المركزية، ولاسيما كون الدوائر الإدارية المقترحة ستبقى مجردة عن الصلاحيات الدستورية اللازمة التي تحميها من إخضاعها لتشريعات البرلمان المركزي، وتحيدها عن سيطرة مجلس الوزراء المركزي، وتحصنها إزاء إعتبارات المنظومة القضائية التابعة للمركز.

ومع وصول نظام الحكم في الدولة اللبنانية إلى حدّ التفلّع، ولا سيما بعد تفاعل مواطن الخلل الكامنة في جوهر تركيبته، باتت المقاربة التي تصبو إلى الإبقاء على الصيغة نفسها لتشكيل الحكومة العاجزة و البرلمان المعطل و القضاء المستباح، معتبرة أن المشكل هو في مكان آخر، هي مجرد ضرب من الجنون أو في أحسن الأحوال محاولة يائسة لتأجيل الأزمة، دون أن تقدم أي حلّ جذري مبني على رؤيا بعيدة في العمق للإشكالية الوطنية.

2- عدم شمول "اللامركزية الإدارية" أي تصوّر لحلّ منهجية التذابح السياسي، الساعية أبدأ لفرض الرؤى أحادية الجانب بالنسبة للخيارات الوطنية الكبرى. فهذا الصراع على قبض زمام السلطة المركزية بكافة تجليات تشعبات الحكم من سياسية وتشريعية وتنفيذية وأمنية وإقتصادية وحقوقية وثقافية وإدارية مجموعها بالاساس لب المشكل والمسبب الرئيسي للخلافات، حيث ان اللامركزية الادارية ينحصر تطبيقها بالشق الإداري الإنمائي فقط، ... قاصرة عن تقديم أي حلّ للفروع الأخرى.

3- ان عدم نجاح اللامركزية المالية في بعض المناطق الفقيرة، يمكن ان يدفع سكان هذه المناطق النزوح الى المناطق الاكثر انتاجية او غناء وبالتالي الى خلق ضواحي في قلب هذه المناطق، الامر الذي يمكن الى ينتج خلافات ونزاعات مع السكان الاساسيين وبالتالي خلق بيئة غير مستقرة...

(2) عدم الإكتفاء باعتماد تعديل القانون الإنتخابي كمفهوم أوحده للحل

يحقى بين الحين والآخر عن تبني قوانين انتخابية "عصرية" كالنسبية مثلا كمفهوم للحل... لذلك علينا ان نوضح الامور التالية:

اولا: ان الازمة اللبنانية والتي كما ذكر سابقا، متجذرة منذ عشرات السنين، ولو كانت متوقفة فقط على حلّ إشكالية القانون الانتخابي الأصلح، لكان وجد الحل منذ امد بعيد ولما كنا دخلنا بكل هذه الصراعات والنزاعات التي فتكت وما زالت تفتك بلبنان...

ثانيا: الانتخابات النسبية او غيرها من الطروحات ليست سوى مجرد قوانين انتخابية؛ اما الفيدرالية فهي نظام حكم سياسي متكامل، حيث يمكن ان تطبق فيها النسبية و غيرها من الإصلاحات الإنتخابية، وذلك على صعيد الدوائر المحلية خارج القيد الطائفي، و كما على صعيد الإنتخابات الوطنية ذات الهيئات الناخبة الموزعة طوائفياً.

ثالثا: في حال حصول انتخابات نسبية وبطل النظام المركزي، فانها حتما ستأتي بمجلس نيابي (برلمان) واحد يكون خاضع للأكثرية ولو بنسبة بسيطة... اي بكلام اخر يبقى خاضعا لحكم "القوي".

رابعا: في ظل اي قانون انتخابي سيبقى المحرك الاساسي للناخبين العامل الطائفي، بدلا من اين يكون المحرك الاساسي نحو الانماء والتطوير والمشاريع البناءة نظرا لعدم وجود نظام واضح يسمح بالتمثيل الصحيح للمكونات المجتمعية.

خامسا: كل الانظمة الانتخابية ستنتج عن الابقاء على نفس التركيبة الحالية، من رئاسة الجمهورية الى رئاسة الحكومة الى رئاسة مجلس النواب الى الوظائف الاخرى في الدولة.

سادسا: في الانتخابات النسبية كلما كانت الدوائر موسّعة كلما اسهمت بضرب التمثيل الطائفي الصحيح كما تضرب ايضا القوى الغير منظمة لتمثل في المجلس النيابي. ذلك ان الانتخابات النسبية لا تصح الا في حال وجود احزاب ديمقراطية تتم المنافسة بداخلها، والا فان كل لائحة تفوز بحسب طريقة ترتيب الاعضاء.

(3) عدم واقعية الغاء الطائفية السياسية كما الغاء الطائفية افقياً

في الواقع، هناك خلط، في التداول السياسي، بين "الطائفية" و"الطائفية السياسية" و"النظام الطائفي السياسي"، جعل العبارات الثلاث متماهية. اما ما قصده اتفاق الطائف، على نحو دقيق، فهو "النظام السياسي القائم". ومنه انتقل الرافضون الى رفض "النظام الطائفي السياسي" كمبدأ وفي المطلق.

على هذا الاساس، لا غنى عن التساؤل حيال مشروعية الغاء "النظام الطائفي السياسي" كمبدأ ومشروعية رفض الالغاء.

ترتكز مشروعية المطالبين بالغاء مبدأ "النظام الطائفي السياسي"، على تصور ذهني يعتبر أن تآلف اللبنانيين الحقيقي واستقرارهم والحيلولة دون تقاتلهم، ومنع التغالب الطائفي على السلطة، كل ذلك يكمن في الغاء النصوص والأعراف ذات الصلة بهذا النظام. وفي اعتقادهم، أن لا عواقب لهذا الإلغاء، لأن جهداً كبيراً جداً، في حقول ونواح شتى، سيصرف بغية إحلال وجدان المواطنة محل الوجدان الطائفي المجتمعي. لذا وأيضاً بحسب تصورهم، ستقوم دولة القانون والمؤسسات على قاعدة المواطنة فحسب، في مساواة كاملة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات.

في دراسة هذا التصور، بموضوعية، يتبين انه ليس له في بلدنا، اي جذور تراثية – تاريخية تبرره. فهو موقف ايديولوجي محض، وقد اتخذه اصحابه إقتباساً عن التجربة الأوروبية والاميركية لاجتراح امثلة نظرية للدلالة على صحة رؤيتهم، في حين يكمن الخلل في هذه النظرية كونها تغفل عن الإختلاف الجذري في الوجدان السياسي و مسار التجربة التاريخية و الحضارية التي عاشها أبناء الحضارات الغربية بتمايز تام عما خبره أبناء الحضارات المشرقية.

و حيث أن العلمنة قد انبثقت في أوروبا من رحم دينامية التفاعل الإجتماعي فنبلورت بشعور شعبي جارف، حتى تسلفت سلم الصعود السياسي فأضحت قاعدة الحكم الأساسية لأدوات الدولة العليا. بينما في الشرق فأبي طرح للعلمنة يأتي بنقيض للوجدان الشعبي، على طريقة الفرض القانوني والإسقاط العلوي والتعليب الجبري، سيكون نتاجه إما تفجير الدولة و تقسيمها، وإما خلق منظومة خبيثة تبيح للطائفة الأقوى إمكانية "شرعية" للسيطرة على كامل مقدرات الحكم بشكل تفرد.

وبالتالي ستمنح الطائفة الحاكمة المجال الواسع للعمل على صهر وتذويب الفئات الأخرى تحت وطأة سلطانها، متلطفية بذريعة العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية، ما سيحجب عن المجتمعات المتعددة أية فرصة لعيش خصوصيتها بغية المحافظة على كينونة وجودها الحرّ و الفاعل.

لقد سبق للدولة التركية ان ذهبت نحو هذا المذهب واحلت قوانين علمانية محل الشرع الاسلامي، الا انها اضطرت الى اقامة دكتاتورية عسكرية لتطبيق ذلك وما كادت هذه الدكتاتورية ان تبدأ بالافول حتى استعاد الشعب وجدانه الديني، فانت الانتخابات بنجم الدين أربكان ومن ثم برجي الطيب اردوغان، ولا ننسى ايران وما دفعها الى الثورة على الشاه "غير الطائفي" ما كان إلا التوق بغية الارتقاء في احضان النظام التيوقراطي المتشدد. إن الحديث او العمل على تسويق مبدأ " إلغاء الطائفية السياسية" من النصوص قبل إلغائها من النفوس سيؤدي الى عواقب سلبية جمة تعزز سيطرة الاكثرية على الاقلية مستعينة بحجة سامية المظهر ولكن سيئة الفحوى...ذلك ان تمكنا من محو الطائفية من النفوس يكون من تحصيل الحاصل الا يقوم اي اعتراض على الغائها من النصوص. وحتى عملية الالغاء من النفوس هي مسألة تبقى غير مضمونة النتائج، وخاصة اذا ابقت على الية النظام المركزي، وبالتحديد عند وجود هوية مجتمعية تعددية. ذلك ان المدافعين عن هذه النظرية، يدعون بأن احداث التغيير وتطوير في النظام التربوي او القيام بحملات اعلامية، يمكن ان يؤدي على المدى المتوسط او البعيد الى الغاء الطائفية من النفوس... ولكن وان نظرنا وحللنا، نجد بأن العديد من الدول والانظمة، حاولت وفشلت باحداث اي تغيير عبر المناهج التربوية او الحملات الاعلامية ولو بعد امد بعيد. مثالا على ذلك، الاتحاد السوفييتي، الذي حاول تطبيع الاجيال وعلى مدى اكثر من سبعون سنة منذ نعومة اظفارها باستيعاب المبادئ الشيوعية والماركسية من تعاليم كارل ماركس ولينين ولكن كان مصيرها الفشل. هي ايضا كانت الحال في دول اخرى كيوغسلافيا، سوريا، العراق وغيرها من الامثال الحية.

في مقارنة تاريخية وأبان حقبة الامارة (أمارة جبل لبنان) ، وبالتحديد خلال فترة حكم الامير بشير الثاني (الشهابي)، قامت مبادرة من خلال

الامير بشير عملت على الغاء التوزيع الطائفي في الوظائف الكبرى، مما سبب ردود فعل واعتراضات شديدة من قبل الوجيهاء الدروز كادت أن تفجر الأوضاع نظرا لأنهم اعتبروا ان في ذلك محاولة لتعزيز من صلاحيات الموارد على حساب طائفتهم.

لهذا فإنه في ظل واقعا الطوائفي التعددي، وكما ذكر انفا، فإن تبني "العلمنة" كشعار براق ضمن هذا النظام المركزي ولكن بهدف العمل فعليا على الغاء "الطائفية السياسية" سيؤدي حتما الى تأجيج الخلافات نظرا لعدم محاكاة الواقع المجتمعي اللبناني. حيث يجدر بنا السؤال، ما هو أكثر منطقية؟ ان نلغي الطوائف أم نعدّل النظام!! أي هل يمكن أن يتصور عاقل مقدرته على إنهاء الهويات الطوائفية التي تراكت سماتها العديدة عبر مئات بل الالف السنين، بمجرد شخطة قلم بغية صهرها، بمفهوم اقرب الى "اليوتوبيا" (*نظرية المدينة

الفاضلة)!!؟ بينما إلغاء النظام المركزي الحالي ليتواءم هو مع التعددية الطوائفية، هي المقاربة الأنجع والأكثر إنسانية!!!

في حين في المقابل، فإن النظام الفدرالي يتمتع بالمرونة الواسعة التي تسمح للقوى وأتباع الطوائف من العمل على نشر المفهوم العلماني داخل مجتمعاتهم (أو كانتوناتهم)، لأنه عندها، يكون النظام الفدرالي قد نجح من الحد من التصادم الطائفي بين مكوناته عبر نقل الصراع من بين الطوائف الى داخلها، لتصبح المنافسة عندها مبنية على الأبناء والتطوير والتحفيز، مما يطلق الفرصة عندها لتفعيل مبدأ الشفافية وآلية المحاسبة الفعالة، عبر واقعية واعية تؤسس لغد جديد وأفضل.

4) لبنان بلد صغير ولا يتحملن نظاماً فدرالياً

يوجد عند البعض لغط بين مفهومي التقسيم والفدرالية. حيث ان النظام الفدرالي هو نظام متبع في عدد كبير من الدول ومن بينها دول اصغر بكثير من لبنان، كجزر القمر(2,034 كم)، سانت كيت ونيفيس (260 كم)، ميكرونيزيا (740 كم) وغيرها من الدول الفدرالية. أيضاً، يمكن ان نأخذ وضع لبنان الحالي، حيث يوجد حالياً 25 قضاء، بينما في تصورنا، كما ايضا بالتصورات والسيناريوهات التي تداولت سابقاً، حيث انه لم يصل عدد الدوائر او الكانتونات الى نصف عدد الاقضية الحالية.

وتتعدى هذه الحجة من منطقيتها، عبر مقارنة مسار طرح "اللامركزية الإدارية الموسّعة" في البلاد، وهو ما لاقى الإجماع و الإستحسان و التأييد من قبل كافة. فاللافت أنه لم تخرج ولا أية مجابهة ضد هذا الطرح على قاعدة أن حجم لبنان الجغرافي لا يستوعب هكذا مسألة. وعليه تتوضح أن الغاية الباطنة الدافعة وراء هكذا تحججات إنما هي في الحقيقة دوافع سياسية بالإبقاء على النظام الحالي و لا تدعمها أية مبررات تقنية أو واقعية.

5) امكانية حصول حروب بين "الكانتونات" او المحافظات

لم تحدث أية واقعة تذكر انه وبعد ان جرى تبني النظام الفدرالي في دولة ما، ان قامت نزاعات بين المكونات التعددية، وذلك يعود الى ان النظام الفدرالي يعمل على تعزيز "الديمقراطية التناسبية" (لمناسبتها المكونات المجتمعية) مما يريح هذه المكونات من اي طغيان يمكن ان يحصل بحق احدها، اضافة الى ذلك عن وجود جيش مركزي واحد يحفظ الامن، مما من شأنه أن يمثل صمام الامان بين كافة المكونات المجتمعية.

6) امكانية حصول نزاعات داخلية ضمن المحافظة الواحدة؟

لا يمكن ان نربط فترة الحرب حيث ان المنطق الحربي كان هو السائد والذي ادى الى نزاعات داخلية "كمعارك اقليم التفاح" بين حركة امل وحزب الله "وحرب الالغاء" بين الجيش اللبناني وبالتحديد الوحدات التي كانت موالية للعماد عون انذاك والقوات اللبنانية... بالمنطق السلمي، حيث ان سلطة الدولة ممثلة بجيش مركزي والشرطة المحلية تكون هي العامل المرجع الامني الوحيد الذي يسود، ونعطي مثلاً ذلك انه ومنذ خروج قائد القوات اللبنانية الدكتور* سمير جعجع من السجن وعودة الرئيس عون اي في العام 2005 ولغاية /يومنا هذا لم يحدث اي شيء نظراً لوجود (والى حد ما) منطق الدولة ومنطق التنافس الديمقراطي على من يسيطر على واقع القرار في المجالس المحلية.

7) هل يجب على الدول المركزية ان تمر بالامركزية الادارية اولاً قبل الوصول الى النظام الفدرالي؟

حتماً لا، جميع الدول التي كانت مركزية وتحولت مباشرة الى فدرالية، مثل بلجيكا في العام 1993، وجنوب أفريقية، في العام 1996، وألمانيا، في العام 1949، البرازيل في العام 1960، والهند، في العام 1950، (أي بعد 3 سنوات من استقلالها)، وفنزويلا، في العام 1947، إلخ...

8) الفدرالية توجب الصراع الطائفي؟

بل على العكس تماماً! ذلك ان النظام الفدرالي سينقل الصراع بين الطوائف الى داخلها و وسيحوّل المنافسة لتصبح، ضمن هذه الطوائف، مبنية على الانماء والاقتصاد والمشاريع التي تعود لصالح المواطنين في كل محافظة الامر الذي سيسهم بفاعلية بخفض الاحتداد الطائفي بين المكونات الطائفية.

9) هل الفساد نتيجة حتمية لوجود الطوائف؟

يمكن ان ينوجد الفساد باي بيئة او نظام اكان مركزي او فدرالي، ملكي او جمهوري، ديمقراطي او ديكتاتوري... أما النظام الفدرالي المقترح للبنان سيكون له إمكانية القدرة للحد من الفساد، وذلك كون الزعماء في النظام المركزي الراهن يستغلون ذريعة تحصيل حقوق "الطائفة" من السلطة المركزية، بينما يتوسلون أحياناً كثيرة اساليب غير سوية تحقيقاً لمآربهم الشخصية، في حين يبررون تصرفاتهم عبر الزعم بانهم يحصلون حقوق طائفتهم المهيمن عليها من الطوائف الاخرى.

10) الفدرالية ستؤدي الى تهجير الاقليات من مناطق تواجدهم؟

ان هجرة المجموعات البشرية هي السمة الغالبة لمسار الانسانية منذ فجر تاريخها. وفيما يعني تاريخه الحديث لم يحل نظام الدولة المركزية الى منع التغييرات المستمرة في اماكن السكن والعيش. فالاعتراف بالواقع الحياتي

للشعب اللبناني يفرض الاقرار بالانتهاج التلقائي لابناء الطوائف مسار التجمع ضمن مناطق تحوي تركيزات لمجتمعاتهم بما يحاكي بيئتهم واسلوب حياتهم. ولكن في الوجة المقابلة للمشهد يرصد دائماً محاولات للطوائف القوية على مر التاريخ للتوسع على حساب بقية الطوائف، وهنا يكمن لب النظام الفدرالي اذ يؤمن ضماناً ثابتاً في مواجهة محاولات الغزو او التذويب كما الاحتلال الجغرافي والديموغرافي للمجتمعات الطوائفية في اماكن تواجدها، ومن اية جهة اتت.

ومن ناحية ثانية تبرز بعض التجمعات الطائفية في اكثر من منطقة لبنانية وضمن محيط مغاير طائفيّاً. واذا ما كانت هذه التجمعات وامتدادها الجغرافي بما لا يسمح بانشاء محافظة (كانتون) قائمة بذاتها، فان النظام الفدرالي المقترح يستوعب تحديد اقصية (Sou-Canton/County/Oblast) ذات ادارة ذاتية تكون تابعة في الشؤون العليا والحكم الى اقرب محافظة من ضمن لونها الطوائفي. وهكذا سيزول اي خوف قد يعتري تجمعات الاقليات، ولتشكل ضمانة اساسية لبقائها في مناطقها بحيث سيساهم هذا المقترح بزيادة الامل لبقاء السكان اكثر من الوضع الحالي وفي ظل النظام المركزي الحالي.

III. المبادئ الأساسية للنظام الدولة الفيدرالية في لبنان:

إنطلاقاً من كلّ هذه المعطيات التاريخية والتوجّهات الفكرية والاجتماعية، ومن الإدراك الواقعي والعميق لجوانب تكوين لبنان ولحقيقة التوجّهات لفئات شعبه، وغاياتها، وأهدافها، وتطلّعاتها، على تشعبها واختلاف اتّجاهاتها، يقارب المؤتمر الدائم الواقع بإرادة خير وعدل، وغايته بناء وطن جدير بالولاء، لا يكون سبباً لنتازع أبنائه عليه، بل جامعاً لهم ولمصيرهم، على أمن وازدهار وعدل وسلام. وإتّنا نرى أنّ بلوغ هذه الغاية الكبرى، يتمّ عن طريق اعتناق المبادئ الواقعية الآتية:

1- اللبناييون، بتعدّد طوائفهم وتمايزها، مجموعتان حضاريتان متمايزتان تنشدان الحياة المشتركة والمساواة التامة والعدالة والأمن في دولة واحدة.

2- يتعاهد اللبناييون على احترام الحقّ بحريّة المعتقد من وجوها ومستلزماتها كافة.

3- يتعاهد اللبناييون على اعتراف كلّ من الطوائف بخصوصيات كلّ منها، وبحقّ التمايز لكلّ منها على قاعدة المساواة التامة بما يقتضيه هذا الحقّ من حرية التعبير عن الهوية الذاتية، ومن حقّ تعزيزها وتنميتها على الصعد السياسية والاجتماعية والمؤسسية، ومنها التعليم والثقافة والتنظيم الخاصّ بالأحوال الشخصية، ومن حقّ الطوائف والجمعيات والمؤسسات والدوائر والأفراد في أن يتولّوا إنشاء مؤسساتهم وفقاً لأحكام الدستور.

4- يتعاهد اللبناييون على احترام حقّ المشاركة المتساوية في إدارة شؤون البلاد بما يتضمّن ذلك من حقّ كلّ من المجموعتين الحضاريتين في إنشاء المؤسسات الدستورية المعبرة عن حقّها الأساسي في إدارة شؤونها وفي التمثيل المتساوي والمتوازن على مستوى السلطات والإدارات الرسمية المركزية للدولة.

5- يتعاهد اللبناييون على الامتناع عن اعتماد أيّ سياسة من شأنها أن تمسّ إحدى الطوائف، أو تخرجها، أو تقطع ارتباطاتها بأصول اقتناعاتها الإيمانية، وينابيع تفاعلاتها الثقافية، أو تحدّ من حقّها وحرّيّتها المطلقين في ممارسة هذه الاقتناعات والمعتقدات.

6- يتعاهد اللبناييون على الامتناع عن أيّ سياسة أو سلوك من شأنهما أن يمساّ خصوصيات المواطن اللبناني من حيث انتمائه الطائفي، وحقوقه العامة التي يتشارك فيها مع سائر اللبنانيين بكونه مواطناً.

7- يلتزم اللبنانيون والدولة اللبنانية باحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر النصوص المكّمة له الصادرة عن الأمم المتحدة. فتكون حرّية الاعتقاد مطلقاً، وتكون حرّية إقامة الشعائر الدينيّة، وحرّية التعليم، وحرّية التعبير بالوسائل الإعلامية كافّة، وحرّية إنشاء مؤسسات الإعلام والنشر، وحرّية التجمّع في إطار الأحزاب السياسيّة والجمعيات المختلفة، وحرّية التجول مصونة، وكذلك حرمة المنزل وحقّ الأفراد والجماعات في الملكيّة الخاصّة والإرث، وحقّ المواطن في سرّيّة المواصلات والاتّصالات، وحرّية التنظيم النقابي وحقّ الإضراب والتوقّف عن العمل، كلّ ذلك في حدود الدستور والقوانين والأنظمة المحليّة في الدوائر.

8- لبنان دولة ديمقراطيّة سيّدة حرّة مستقلّة، تنظّم على أساس الفيدراليّة. ويقرّ اللبنانيون، كلّ اللبنانيين، على نحو نهائيّ، بدولة لبنان المعترف بها دولياً. ويتعهّد اللبنانيون على التوقّف نهائيّاً عن تأييد أيّ إيديولوجيّة أو حركة تعملان، مباشرة أو مداورة، على دمج لبنان أو إلحاقه بأيّ دولة أخرى، أو تقسيمه.

9- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيّادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستوريّة.

10- لبنان دولة تقوم على قواعد المساواة والعدالة والأمن الاجتماعيّ من دون تمييز أو تفضيل بين المواطنين بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الإثنيّة.

11- يتوافق اللبنانيون على وضع خطة تنمية شاملة، تهدف إلى تأمين حقّ المواطن في العيش الكريم، من خلال تمكينه من بناء عائلة سليمة ومستقرّة، ومن تأمين السكن اللائق، ومن العمل بحرّيّة، وحمائيته من البطالة، وحقّه في تحصيل العلم والثقافة والمعرفة، ومن الحصول على متطلّبات الصحّة والاستشفاء، والتمتّع بحماية القانون وعدالة القضاء، وإيصال شكواه إلى المراجع المختصّة، ومن الحصول على الضمانة الاجتماعيّة في حالات البطالة والمرض والعجز والترملّ والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته، وتمتّع الأمومة والطفولة بمساعدة ورعاية خاصّتين، ودعم الرّياضيّين، وإحاطة الأدباء والعلماء والفنّانين بعناية تحمي إنتاجهم وتشجّع عليه، وتصون حقّهم في ذلك الإنتاج.

12- تتبنّى الدولة في سياستها الخارجيّة مبدأ الحياد الدوليّ الدائم الذي يحقّق أيضاً استقراراً في داخل البلاد، ويسمح بحرّيّة الصداقات الدوليّة، وبانفتاح الجماعات اللبنانيّة على شعوب العالم جميعها، وبتعميم مبدأ حقّ التمايز، وبالمناداة باحترام القيم الإنسانيّة في التعامل الدوليّ.

IV. الدعوة:

إنّ حقيقة كلّ شعب من الشعوب تظهر وتطفو، بنوع خاصّ، في الأزمات الكبيرة. لذلك فإنّ الأزمة التي عصفت ببلدان أقلّه في الربع الأخير من القرن العشرين، دفعت إلى بروز الحقيقة الكامنة لكلّ فئة من فئات الشعب اللبنانيّ من خلال تكوّن منظماته المعبّرة لواقعه، ولاحقاً المؤتمر الدائم للفيدراليّة، الذي لا يمكن إلاّ أن يكون كسائر تلك المنظمات ظاهرة معبّرة عن حقيقة الشعب اللبنانيّ في تعدّيته.

أمّا في الأجواء السياسيّة الهادئة، فمن الطبيعيّ أن تترسّل تلك القوى من أجل استنباط الحلول الملائمة لمنع دورة العنف من العودة، ولاقتلاع أسبابها. ولا يمكن لأيّ حلّ أن يكون شافياً إلاّ إذا كان منطلقاً من أعماق حقيقة المشكلة، مسابراً لواقعها، مهما كان ذلك الواقع. أمّا معالجة المشكلة بتستير أسبابها فليست سوى حرص على إبقاء الجمر تحت الرماد.

واقعنا، نحن شعب لبنان، تعدّديّ، طبّعه التاريخ بالتمايز. فلنعد إلى عمق هذه الحقيقة، مستنيرين بالعقل والمنطق، مقرّين بحقيقة الأسباب البعيدة لمشاكلنا، فنعالجها ابتداءً من ذلك الإقرار.

ويجب أن تتغيّر الأنظمة لتتماشى والحقائق المجتمعيّة، لا أن تُطمس الحقيقة المجتمعيّة لتتماشى مع الأنظمة. ذلك أنّ الهدف من تغيير الأنظمة هو تأمين طرق العدالة والمواطنة الصحيحة، والتوافق والسلام، ليس من أجل الحاضر فحسب، بل من أجل يكون الآتي لبنان جديداً، أكسبته الخبرة التاريخيّة المديدة نظاماً توافقياً صحيحاً هادفاً لإحلال الوئام الحقيقيّ محلّ الصراع الخفيّ والمعلن، ولزراع الطمأنينة في نفوس الفئات كلّها بعد اقتلاع أسباب النزاع والحذر والشكّ من جذورها.

إن المؤتمر الدائم للفيدراليّة، إذ يريد للمسيحيين وللمسلمين من خير، ولا يريد لأيّ منهما أكثر أو أقلّ ممّا يريده للأخر من حرّيّة وكرامة وتحقيق للذات، يدعو اللبنانيين إلى بناء دولة فيدراليّة في لبنان مستقرّ، يحقّق لشعبه آماله وأمانه، فارضاً اعتباره واحترامه أمام دول العالم أجمع.

مقترح لنظام جديد لقيام الدولة في لبنان

(مسودة نقاط عامة وأولية)

I. الفيدرالية الطوائفية السياسية/ الإجتماعية: مواضيع جديدة بالمناقشة:

(1) التمثيل السياسي المركزي (رئيس للجمهورية أو مجلس رئاسي، مجلس نواب، مجلس شيوخ ومجلس وزراء).

(2) التمثيل السياسي المحلي (حاكم الدائرة المحلية الذي يرأس سلطة محلية، ومجلس تشريعي محلي).

(3) في القضاء، محكمة "وسيط الجمهورية"، دورها تولي قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات في الدوائر المحلية من اي تعسف تمييزي يطالهم، كما إنشاء المحاكم المحلية.

(4) في الأمن، ضمّ الأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدرك تحت راية واحدة هي الشرطة الفيدرالية، وتعزيز عديد وعتاد شرطة البلدية وتشكيل شرطة محلية لكل دائرة.

(5) في السياسة الخارجية، صيغة الحياد.

(6) فيما يخص اللاجئين، العمل على إيجاد حلّ لأزمة الفلسطينيين المعيشية حتى تتم العودة، كما العمل على حل أزمة اللاجئين السوريين.

(7) في العلمنة، مدنيّة الدستور الفيدرالي الذي يشمل النصّ على تعددية أنظمة الأحوال الشخصية وفق الطوائف (أي كما معمول به حالياً) مع إضافة نظام أحوال شخصية مدني اختياري. كما تطبيق العلمنة في الإدارات الرسمية المركزية.

(8) تحديد نطاق الدوائر بطريقة علمية دقيقة للحد من حالات الأقليات، من خلال الإعتماد على خريطة الهوية المجتمعية للوحدات الجغرافية.

(9) مسألة النفوس وتغيير الديانة والزيجات المختلطة وتجنيس الأجانب.

(10) مسألة التملك والإيجار والسكن فيما يخص الأجانب، وأيضاً اللبنانيين من غير مكوّن الوحدة الجغرافية.

- 11) في الأمور المتعلقة بنمط الحياة:
- مسألة محاولة فرض القوانين العامة الإجتماعية على الأقليات،
 - مسألة الدوام الأسبوعي وأيام العطلة،
 - موضوعي القوانين الطبيّة والإستشفائية وجميع المعايير والمقاييس،
 - مسألة الإنفاق على الأمور الخدماتيّة الإجتماعية ومن ضمنها التّعليم والطّابة والعجز والتّرمّل والشّيخوخة والبطالة
 - موضوع توظيف الأجانب، وتوظيف اللبنانيين من غير مكّون الوحدة الجغرافية.
- 12) في مداخل الدولة، مناقشة توزيع الضرائب، أرباح المواد الأولية، وأرباح المرافق العامة.
- 13) ترسيخ قواعد الفيدرالية بجوانبها الإداريّة والإنمائيّة والإقتصاديّة والأمنيّة والقضائيّة من خلال توسيع صلاحيات البلديات والدوائر المحليّة إلى الحدّ الأقصى.

II. في المصالحة الوطنية:

وبهذا، نستطيع أخيراً، دون ريبية:

- فتح ملفات الأراضي والقرى التي هي اليوم خارج الحدود المعترف بها دولياً والتي قد تحقّ للدولة اللبنانية،

- تخفيض سن الإقتراع إلى سن ال 18،

- السماح بانتخاب المغتربين،

- إعادة التواصل الفعّال مع الأندية اللبنانية-الإغترابية وإعادة الجنسية للمتحررين ذوي إثبات،

- حلّ ملف المجنّسين

- إعادة المفقودين في سوريا والأسرى والمبعدين إلى اسرائيل،

- حل ملف ال 17000 مفقود لبناني واعداد لوائح بجميع الشّهداء الذين سقطوا على تراب الوطن، مع ذكر المعركة أو الإغتيال أو المجزرة، أكانت مواجهة داخلية أو مع غير اللبنانيين، لتكون تلك اللوائح عبرة للأجيال،

- اكمال مشروع إزالة القنابل العنقودية بتوفير الخرائط الإسرائيلية وتطهير كلّ البقع الملوغمة من قبل جميع الأطراف (لبنانيين وغير لبنانيين) على جميع الأراضي اللبنانية،

- عودة المهجّرين،

- توثيق الأحداث التّاريخية منذ 1947/1/1 بكل تفاصيلها من خلال لجنة وطنية،

- وأخيراً وليس آخرًا وضع كتاب تاريخ موحد بإضافة انطباع المكوّنات اللبنانية تجاه تلك الأحداث الموثّقة، بذكرها جنباً إلى جنب على صفحاته، دون محاولة صهرها، وبأسلوب لا تتحمّل من خلاله أي طائفة أية مسؤولية، ناسبين التصرفات الهجومية والدّفاعية باسم الحفاظ على الوجود في هذا البقعة الجغرافية التي أصبحت "لبنان الكبير" والتي تأخّر فيها الحلّ المعروض ها هنا.

لذلك وكما نذكر سابقاً تم وضع مقترح تطبيقي يناقش في الوقت المناسب...

من اجل لبنان جديد، موحد ومستقر